

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-8-15

«العدل»: سهولة في معاملات التقاضي

شهد أول دوام في وزارة العدل عقب عطلة العيد، امس، حضوراً جيداً من الموظفين وغياباً لافتاً من المراجعين. وشهدت إدارات التوثيق والعلاقات العامة هدوءاً ونظاماً، ولم يتجاوز عدد المراجعين أصابع اليد الواحدة، بينما استغل عدد من الموظفين الساعات الأولى من الدوام في تبادل التهاني والتبريكات بمناسبة العيد، ومضت إجراءات التقاضي بيسر وسهولة، وتم إنجاز عشرات المعاملات منها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	5	16563

الكويت تدعو أطراف النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني العتيبي شدد على أهمية ضمان المساءلة عن ارتكاب جرائم الحرب



منصور العتيبي

وفي سورية ولاقلية الروهينغيا في ميانمار، متسائلاً عن إمكانية وضع حد لهذه الانتهاكات وتخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة والمأساوية التي تشهدها بؤر النزاع.

ونابع قائلاً: إن "الإجابة الأساسية تكمن في جوهر مناقشاتنا اليوم وهي عن طريق تعزيز سيادة القانون واحترام المبادئ الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، لكن السؤال الأهم هو كيف يمكننا تحقيق ذلك؟"

وأكد أن للأمم المتحدة ومجلس الأمن دوراً مهماً ومحورياً في ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز سيادة القانون من خلال ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاسيما في سياق حماية المدنيين وامتثال أطراف النزاع والمنظمات الدولية العاملة بالميدان للقانون الدولي الإنساني.

جرائم ضد الإنسانية

وشدد على أهمية ضمان المساءلة عن ارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية وإدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في أي نزاع وضمان محاسبة المسؤولين عن استهداف المدنيين بأي شكل.

وأوضح العتيبي أن العقوبات قد تؤدي دوراً مهماً في ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حال استخدامها بطريقة فعالة وشفافة.

دعت الكويت إلى تنسيق الجهود فيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، وحث أطراف النزاع على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة مجلس الأمن التي عقدت مساء أمس الأول بعنوان "تشجيع وتعزيز سيادة القانون... القانون الدولي الإنساني".

وقال العتيبي: "يصادف عام 2019 الذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تمخضت عن أكبر حرب مدمرة شهدتها البشرية، وهي الحرب العالمية الثانية، إذ تأسست الأمم المتحدة على أثرها وكنتيجة لآثار والخسائر الناجمة عنها وللحيلولة دون وقوع حرب أخرى مدمرة".

وأضاف أنه لا يمكن إنكار أن مسألة تعزيز سيادة القانون لاسيما القانون الدولي الإنساني أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، مبيناً أن اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية توفر الإطار القانوني لحماية الإنسان أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

وحذر من أن هذه الاتفاقيات وعلى الرغم من تصديقها على مستوى العالم لا تحظى بالاحترام والالتزام المطلوب فما زال العالم يشهد إهمالاً وتجاهلاً صارخاً لتنفيذ نصوص هذه الاتفاقيات في الآونة الأخيرة.

واستعرض العتيبي أمثلة على هذا التجاهل مثلما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	2	4193

تجديد حبس «عتيج المسيان» ورفاقه إلى 28 أغسطس الحكومة ترصد أي وزير أو مسؤول يتعاون مع «مافيات تويتر»

- توجيه تهمة إذاعة أخبار كاذبة ونشر مستندات عن جهات حكومية إلى الموقوفين الأربعة
- تجديد حبس عدد من المتظاهرين «البدون» وتوجيه تهمة التجمهر بلا ترخيص إليهم

بصورة غير قانونية، وحدد جلسة 28 أغسطس لإعادة عرضهم أيضاً مرة أخرى على قاضي التجديد، بعدما وجه إليهم تهمة التجمهر من غير ترخيص من قبل وزارة الداخلية، إلا أن المتهمين أنكروا التهم الموجهة إليهم جملة وتفصيلاً. وفي أحداث جلسة أمس، مثل المتهمون أمام القاضي مع دفاعهم وطالبوا بإخلاء سبيلهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.

الجاري بتجديد حبسهم لمدة 21 يوماً، قرر قاضي تجديد الحبس، أمس، استمرار حبس «عتيج المسيان» والثلاثة الآخرين، وحدد جلسة 28 أغسطس الجاري لإعادة عرضهم مرة أخرى على قاضي التجديد. ووجه القاضي إلى المتهمين الأربعة تهمة إذاعة أخبار كاذبة ونشر مستندات عن جهات حكومية. كما قرر القاضي أيضاً استمرار حبس عدد من المتظاهرين من المقيمين

القضية بشكل واسع، مشيرة إلى أنها تشمل «عتيج المسيان» والكويتيين الثلاثة، وكشفت عنهم محادثات «الواتس اب» التي تم استخراجها من هاتف المغرّد الوهمي. ولفتت إلى أن هذه المحادثات أمطت اللثام أيضاً عن خطوط اتصالاته مع أطراف خارجية في السويد ولندن، لوضع مصدات تمنع تتبّع التغريدات المخالفة للقانون وعمليات الابتزاز التي يجرونها. وبعدها كانت النيابة أصدرت قراراً في 8 أغسطس

بصورة غير قانونية إلى جلسة 28 أغسطس الجاري. وجددت مصادر حكومية لـ «الراي» التأكيد على رصد مجلس الوزراء لأي وزير أو مسؤول حكومي يلجأ إلى مثل هذه «المافيات»، بحثاً عن التلميع أو استهداف منتقدين أو خصوم سياسيين أو شن حروب على نواب أو وزراء أو مسؤولين في الدولة. وأكدت المصادر أن التحقيقات مع المتهمين ستستكمل مع استئناف الدوام الرسمي، لا سيما بعد تشعب

| كتب غانم السليمانبي |
بعدهما قضى المحتجزون على ذمة التحقيق في قضية «مافيا تويتر»، المتعارف عليها من بعد القبض على المغرّد الوهمي «عتيج المسيان» وتحديد شخصيته، إجازة العيد في السجن المركزي، قرر قاضي تجديد الحبس، أمس، استمرار حبس «عتيج المسيان» وثلاثة كويتيين، هم محام وصحافي وموظف في النفط، ومعهم أيضاً عدد من المتظاهرين من المقيمين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	1	14622



■ علي العلندا

محكمة الجنايات برأت مواطنا من الاعتداء على آخر

او ضررا ادبيا يصيبه في شعوره وحسه ولا يربى ولا مرأ ان المدعي بالحق المدني قد اصيب باضرار بالغة السوء منها الهادي حيث اصيب في جسده والتي تمثلت في اصابته الخطيرة جراء تعدي المدعي عليه بالحق المدني عليه بسكين فامدت اصابته وتم عمل جبيرة جبس حول العضد والمرفق والساعد الايسر وانتهى تقرير الطب الشرعي ان اصابات المدعي بالحق المدني سببت الاما بدنية شديدة وامتاجت مدة علاج أكثر من ثلاثين يوما وفي هذا يستحق التعويض المدني.

أدى لاصابته كما تعدى عليه بالالفاظ الواردة بالتحقيقات. وحضر المحامي علي العلندا عن المتهم ودفع بانتفاء التهمة بحق المتهم والتراخي في الابلاغ وتناقض وكذب المجني عليه وتحريرات المباحث وتقارير الطب الشرعي، وملتمسا بالزام المواطن بأن يودى له مبلغ 5001 د.ك على سبيل التعويض المدني الموقت. واضاف العلندا بشأن الضرر هو الركن الثاني للمسؤولية التقصيرية والضرر اما ان يكون ضررا ماديا يصيب الانسان في ماله او جسده

■ قضت محكمة الجنايات ببراءة مواطن من الاعتداء وتبادل الضرب مع مواطن آخر على الدائر الثاني اثناء اختلافهما على اولوية المرور واحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة. وتتلخص تفاصيل الواقعة فيما اكد به المتهم انه اثناء تواجده على طريق الدائر الثاني حدث خلاف مع مواطن آخر على اولوية المرور وبمجرد تعطل حركة السير هبط الاخير من مركبته وتوجه نحوه واعتدى عليه بسكين بأن طعنه بها طعنيتين على كتفه وذراعه الايسر مما

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	6	18114

"الإدارية" ألزمت الصحة بدفع 48 ألف دينار لمواطن لرفضها علاجه بالخارج



عبد المحسن القطان

■ ألزمت المحكمة الكلية الدائرة الادارية العاشرة وزارة الصحة بأن تودي الى مواطن مبلغ 48 الف دينار تعويضا جبرا للأضرار المادية والأدبية التي لحقته جراء القرار الاداري برفض ايضاده للعلاج بالخارج على نفقة الوزارة.

وتتلخص تفاصيل الدعوى الذي تقدم بها دفاع المحامي عبدالمحسن القطان، مؤكدا أن موكله كويتي الجنسية وخضع لعملية جراحية بالفخذ اليمنى بمستشفى الفروانية لتركيب مسمار نخاعي اثر حادث سيارة، واثناء العملية انكسرت لقمة المسمار "الدريل" من مثقاب الجراحة في فخذ، فأجريت له جراحة اخرى بمستشفى الرازي لاستبدال المسمار الاول بمسمار زناوي حيث تبين وجود لقمة المسمار مكسوره قطعتين وامكن اخراج واحدة منها وتعذر اخراج القطعة الأخرى فأوصت المستشفى بعمل اشعة رنين مغناطيسي الا انه تم رفض عمل تلك الاشعة حرصا على سلامة المريض، وتم اجراء اشعة مقطعية ثلاثية الابعاد وتبين ان الجزء المكسور من لقمة المسمار قريب من الشريان الفخذي العميق.

واضاف القطان ان موكله تقدم الى ادارة العلاج بالخارج بوزارة الصحة، لايضاده للعلاج بالخارج استنادا الى أن التقنية الطبية المتوافرة بالكويت لايمكنها علاجه، الا انه تم رفض طلبه فاقام دعوى امام المحكمة وتم تأييد قرار رفض علاجه، مما ادى الى الحاق اضرار مادية وادبية عدة جراء القرار الاداري برفض سفره للعلاج بالخارج، حيث تمثلت هذه الاضرار في معاناته وألامه طيلة فترة التقاضي البالغة خمس سنوات وحرمانه من حقه في العلاج المكفول وماترتب عليه من الاخلال بالحق في سلامة الجسد وتردي حالة المدعي الصحية والمصروفات والمبالغ المالية التي تكبدها في سبيل علاجه على الرغم من مجانية العلاج المكفول للمواطنين الكويتيين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	6	18114

حكم لصالح «يونيكاب» في دعوى نذب خبير

وفي يونيو 2019، قضى حكم الاستئناف بإلغاء الحكم المُستأنف في الدعوى الفرعية بإلزام المُستأنف (سعيد دشتي) بأداء المبلغ المحكوم به والقضاء بإلغائه في هذا الشق بالنسبة للمُستأنف فقط. وقضى الحكم مجدداً برفض الدعوى الفرعية لصورية وبطلان عقد بيع وتسجيل القسيمة رقم (2) المُسجلة باسم المُستأنف عليا الثانية - شركة إسكان العقارية - وما يترتب عليها من آثار خصها بطلان عقود البيع والتسجيل المُتعاقبة عليه والمسجلة باسم المُستأنف ضدهم.

أصدرت محكمة التمييز حكماً لصالح شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل، والممثل القانوني لشركة إسكان العقارية، والذي يقضي بوقف نفاذ حكم ضدهما في دعوى نذب خبير لتصفية حساب، لحين الفصل في التمييز، وفق بيان لبورصة الكويت امس. وكانت محكمة أول درجة قضت في الدعوى الأصلية المشار إليها برفضها، والفرعية المرفوعة من قبل «يونيكاب» و«إسكان»، بإلزام الخصم (سعيد دشتي وآخرين) بمبلغ 279,567 ألف دينار ورفض ما عدا ذلك من طلبات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	13	3756



قراءة بين السطور

سعود السمكة

التهديد بالاستجواب لا ينفع مع هذا الرجل

نواب اليوم بغالبيتهم يشكلون ظاهرة سلبية، إذ منهم الانتهازي، كالمتاجرين بالدين من كلا المذهبين، ومنهم الذي يجعل راية القبيلة مقدّمة على راية الدولة، ومجتمع القبيلة مقدم على المجتمع الكويتي، ومنهم لا هذا ولا ذاك، بل هو متخصص استعراضات و"يتنطط" من حارة إلى حارة وفق الهوى الذي يعتقد أنه يؤمّن له ملصحته.

هذا النوع لا ينتج ولا يبتكر، لكنه جيد في الاستنساخ أي أنه يعيد دوران القصص والمواضيع التي كانت تتكسب منها المعارضة المضروبة، ليس حرصاً منه على تسليط الضوء عليها، لأجل إحيائها ومن ثم يدفع للتركيز عليها، بل تجده يثيرها في الوقت الذي يبدأ فيه الحديث عن القضايا الوطنية السيادية، كالحديث عن ملف أصحاب الجناسي المزورة، أو الشهادات المضروبة، تماماً كما كان يفعل سبيى الذكر ألكم الله خاوي الضمير، لأجل لفت الانتظار عن مثل هذه القضايا المركزية، أو أنه يتدع قضايا وهمية لا وجود لها، ليصنع منها ورقة استجواب، وفي هذه الأثناء يبدأ بممارسة حملة "الروح" والاتهامات على الوزير المستهدف، وفي سياق حملة الروح على الوزير المستهدف وليزيد من حملة التهميش للقضايا الوطنية والسيادية الساخنة، وإبعاد الانتظار عنها ويعرج في تهديداته على سمو رئيس مجلس الوزراء، مخالفاً بذلك الدستور وحكم المحكمة الدستورية، ونصائح وتحذيرات رئيس السلطات جميعاً صاحب السمو، حفظه الله ورعاه، من خطورة الانحراف التشريعي والرقابي، والابتعاد عن توجيه الاستجوابات إلى سمو رئيس مجلس الوزراء على مواضيع لا تدخل في اختصاصه، بل يختص بها وزراء آخرون!

إن استهداف نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، الشيخ الفريق خالد الجراح واضح إن وراء الأكمة ما وراءها، فالاستجواب المزمع تقديمه جاء قافراً من خارج السياق، فالأخ الوزير كإن طيلة أدوار الانعقاد محل اشادة من الجميع، نيابياً وإعلامياً، نظراً لما كان يبذله من جهد أمني للحفاظ على الأمن والاستقرار، وعلى صعيد الدفع بالبعد الأمني ليتساوى بالرفي والاستعداد مع الدول الرائدة في هذا المجال، إلى أن أصبح يملك، أي الامن، حرفة الضربات الاستباقية وينفذها بكل جدارة، وما اكتشف الخلية "الاخوانية" التي تسربت من جمهورية مصر الشقيقة سوى تعبير عن هذه المهارة الحرفية، والا لكانت هذه الخلية نفذت مشروعها العدواني في البلاد، لكن الله سبحانه ستر، ثم جهد فرسان الأمن وحراسه من ضباط وضباط صف وافراد بقيادة نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، الفريق الشيخ خالد الجراح والوكيل النشيط الفريق عصام النهام.

من الواضح أن هذا الاستجواب، وفي ظل النجاحات التي يحققها الجهاز الأمني في عهد الوزير، أن هناك أمراً ما يقبع وراء هذا الاستجواب، ألا أنني كاتب هذه الزاوية، أحب أن اطمئن هذا النائب بأن الأخ وزير الداخلية لا يتدخل في الاعمال الداخلة في صميم اختصاص الاجهزة الأمنية والفنية التي تضطلع بها الوزارة، لا لشيء إنما من حيث المبدأ فإن معالي الوزير ليس من النوع الذي يلتفت للتهديدات الفارغة، وليس على استعداد أن يعرض أمانته وقسمه وشرفه العسكري الذي لازمه طيلة سنوات خدمته، ويخالف القانون، إكراماً لهذا النائب أو ذاك، وبالتالي فإن التهديد بالاستجواب لن ينفع مع هذا الرجل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-8-15	24	18114